التجمع اليمني للإصلاح
YEMENI ISLAH PARTY

رؤية
التجمع اليمني للإصلاح
لشكل الدولة

المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني
المنعقد خلال الفترة
18 مارس 2013 _ 25 يناير 2014 م

مؤتمر الحوار الوطني الشامل
بالحوار نصنع المستقبل

www.alislah-ye.net

التجمع اليمني للاصلاح
YEMENI ISLAH PARTY

بسم الله الرحمن الرحيم

نص رؤية التجمع اليمني للإصلاح لشكل الدولة:

تمثل مسألة تطوير شكل الدولة أحد أبرز وأهم القضايا التي ينتظر الشعب من مؤتمر الحوار الوطني الشامل الخروج فيها برؤية عملية تخرج البلاد – ودونما رجعة – من طوق المركزية الذي أخذ بخناقها عقودا مديدة ، وتضمن تحقيق الشراكة العادلة في الحكم والثروة بين كل اليمنيين ، وتوسيع المشاركة السياسية، ودفع عجلة التحول الديمقراطي إلى الأمام، وتعزز في نفس الوقت الوحدة الوطنية والحفاظ على أمن اليمن واستقراره، وتفتح الأبواب مشرعة لبناء يمن ديمقراطي جديد، يسود فيه القانون، ويتحقق فيه التداول السلمي للسلطة، فعلا وواقعا.

إن عملية تطوير شكل الدولة بصورة تحقق الأهداف المرجوة من التجربة، وتحول دونما حصول أي انتكاسة أو تراجع أو فشل لها تتطلب بالضرورة التوافق على إعادة ترتيب البيت اليمني من الداخل.

إن تحديد أي من الصيغ التطبيقية لنظام اللامركزية الملائمة لليمن أرضا وإنسانا، هي التي تنطلق من حقائق واقع البلاد بكل تعقيداته وإشكالاته وسلبياته وإيجابياته، على الصعيد الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي وعلى المستوى الجغرافي والديمغرافي، إذ لا توجد صيغة واحدة أو قوالب جامدة لنظم اللامركزية ، فليس هناك شكل تطبيقي واحد يمكن أن تأخذ به الدول وتطبقه دون عناء، فمهما كانت درجة التشابه والتماثل والتقارب بين الدول، فمن المسلم به أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والإرث التاريخي، والثقافي، والفكري ...إلخ عوامل مؤثرة وحاسمة في اختيار وتصميم

النظام المرغوب، فكل دولة تأخذ من المبادئ التطبيقية الخاصة باللامركزية ما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، وهي توازن ذلك مع القدرات والإمكانات المتاحة ماديا وبشريا.

لقد مثل مطلب بناء الدولة الوطنية اللامركزية أحد أبرز القضايا التي أثارت الكثير من الجدل والنقاش وعلى كافة المستويات، وكل حزب وكل جهة وكل طرف أعد لهذا الأمر عدته، وحدد رؤيته لقضية شكل الدولة التي يرى أنها الأصلح للبلاد وهذه إيجابية كبرى ستعزز من قدرة المؤتمرين في هذا الحوار الوطني على الخروج بالرؤية المرجوة، مالم تتحول الرؤى إلى متاريس تحول دون الوصول إلى كلمة سواء تحقق تطلعات شعبنا وتعالج الإشكالات الحاصلة، الأمر الذي يتطلب منا قدرا من التأني في طرح الرؤى بهدف إتاحة فرصة لما يلي- :

١- إجراء لقاءات بين مختلف أطراف ومكونات الحوار يتناقشون ويتبادلون الأفكار بطريقة ودية وهادفة.

٢- الاستماع إلى عدد من الخبراء الوطنيين والأجانب للتعرف أكثر فأكثر على الصيغ والتجارب التطبيقية لنظم اللامركزية.

٣- التعرف الدقيق على أبرز الحقائق المالية والاقتصادية للبلاد والتي لها علاقة بعملية الانتقال نحو اللامركزية.

٤- وفي كل الأحوال فإن التأني لا يعني التهرب من تقديم الرؤى بقدر ما يعني مزيداً من الدراسة والبحث للوصول إلى الصيغة الأنسب لواقعنا في اليمن.

وعليه فإن رؤية التجمع اليمني للإصلاح لشكل الدولة ينطلق من الأسس والمحددات الآتية:

١. أنها دولة تزول منها تمركز السلطة في قمة الهرم الإداري وتحقق فيها اللامركزية بالشكل الذي يناسب اليمن أرضاً وإنساناً.

٢. أنها دولة مدنية ذات نظام جمهوري تتحقق فيها أهداف الثورات اليمنية ٢٦سبتمبر و١٤أكتوبر وثورة فبراير الشبابية الشعبية السلمية.

٣. تحفظ لليمن وحدته وسيادته وأمنه واستقراره.

٤. اعتماد مبدأ الانتخاب كأساس لتشكيل وتكوين قيادات الحكم اللامركزي.

٥. التحديد الواضح للسلطات والصلاحيات المركزية واللامركزية، بما يمكن هيئات وقيادات الحكم اللامركزي من إدارة شؤونهم.

٦. تحقق الديمقراطية الشورية للشعب لأنه مالك السلطة ومصدرها.

٧. تحقق مبادئ المواطنة المتساوية والشراكة الوطنية في السلطة والثروة.

٨. تحافظ على كرامة الإنسان اليمني باعتبار أن الدولة غاية ووسيلة لتحقيق طموحات مواطنيها.

٩. تحقق لشعبها نهضة شاملة وتضمن له تكافؤ فرص العمل وسبل العيش الكريم.

١٠. تكون الثروات الطبيعية والموارد العامة فيها ملكاً للشعب اليمني مع ضمان حصول الوحدات اللامركزية على نسبة عادلة من عائد الثروات المستخرجة منها كما تتشارك جميع الوحدات المحلية في تنمية متساوية تمول من الثروات والموارد العامة للدولة، كما أنه لابد من التحديد الدقيق للموارد والثروات السيادية والموارد والثروات اللامركزي.

١١. يكون القضاء هو الفيصل لحسم أي خلاف ينشأ بين السلطات المركزية واللامركزية وفقاً لما يحدده القانون.

وفق الله الجميع

لما فيه خير بلدنا وشعبنا ،،،